دراسة تحليلية عن
تطور أداء قطاع النقل والخدمات اللوجستية لدول مجلس التعاون الخليجي ومقترحات التحسين

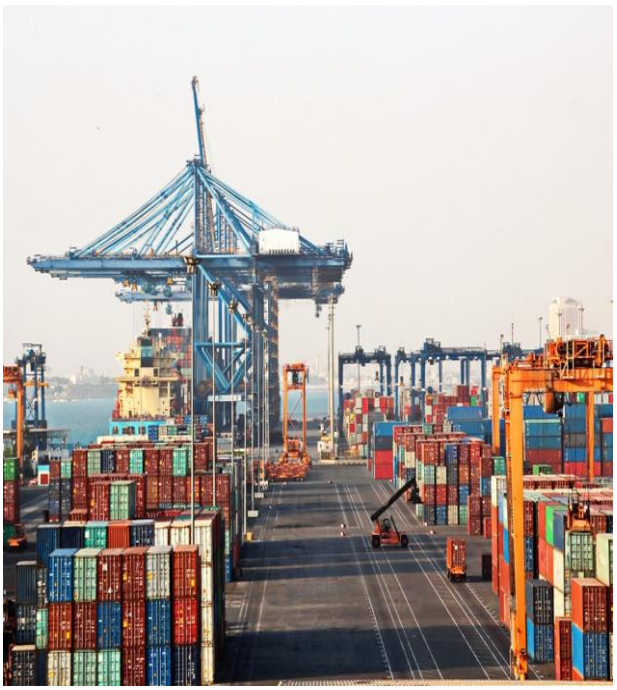

اعداد
مركز البحوث والمعلومات
فبراير ٢٠٢٥-شعبان ١٤٤٦هـ

تقديم

يُعد قطاع النقل واللوجستيات أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يلعب دوراً محورياً في تعزيز التجارة البينية، وتسهيل حركة الأفراد والبضائع، ودعم التنويع الاقتصادي الذي تسعى إليه دول المجلس.، وتمتلك دول المجلس مقومات هائلة لتطوير هذا القطاع ليصبح مركزاً عالمياً للتجارة والخدمات اللوجستي.

وقد شهدت دول مجلس التعاون استثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية للنقل، بما في ذلك شبكات الطرق السريعة والموانئ والمطارات والسكك الحديدية. ومن أبرز المشاريع التي تعكس جهود التكامل مشروع السكك الحديدية الخليجية، الذي يهدف إلى ربط الدول الأعضاء بشبكة حديثة تسهل حركة البضائع والأفراد، وتعزز من كفاءة النقل المشترك.

وفي هذا السياق، تعمل دول مجلس التعاون على تنسيق سياساتها وخططها التنموية لتوحيد الجهود وتجاوز التحديات التي تواجه قطاع النقل واللوجستيات، وبناء نظام نقل ولوجستيات متكامل يعزز من تنافسية المنطقة على المستوى العالمي، ويحقق رؤيتها الطموحة نحو مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً.

والصفحات التالية تتناول عرضاً وتحليلاً تفصيلاً لواقع قطاع النقل واللوجستيات في دول مجلس التعاون إضافة الى استعراض لجهود وإنجازات الدول الأعضاء لتحقيق التكامل والتنسيق في هذا القطاع الحيوي، وتشمل الدراسة على الأجزاء التالية:

الجزء الأول: مقدمة للتعريف بقطاع الخدمات اللوجستية:

الجزء الثاني: الأهمية الاقتصـــادية لخدمات النقل واللوجســـتيات في الاقتصـــاد العالمي والخليجي.

الجزء الثالث: اســـتراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي في مجال النقل والخدمات اللوجستية.

الجزء الرابع: تقييم أداء الخدمات اللوجستية لدول مجلس التعاون الخليجي

الجزء الخامس جهود دول مجلس التعاون للتنســـيق والتكامل في قطاع النقل والخدمات اللوجستية

الجزء السادس: توصيات تحسين مستوى الأداء اللوجستي لدول مجلس التعاون ..

الجزء الأول: مقدمة للتعريف بقطاع الخدمات اللوجستية

١. التعريف :[1]

فَنُّ السَّـــوْقِيَّات أو اللوجســـتية: Logistics وهو فن وعلم إدارة تدفق البضـــائع والطاقة والمعلومات والموارد الأخرى كالمنتجات، الخدمات وحتى البشـــرية من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك. والدعم اللوجستي يعتبر عصب التجارة الدولية حيث تتضمن اللوجستيات العديد من الأنشطة المنفصلة المنظمة مثل تجميع المعلومات، النقل، الجرد، التخزين، المعالجة المادية والتغليف، وفي عام ١٩٩١ عرّف مجلس إدارة السَّوقيَّات وهي منظمة تجارية أسست في الولايات المتحدة الأمريكية عرفتها بأنها عملية التخطيط والتنفيذ والتحكم بالتدفق والتخزين الضـــروري المؤثر للبضـــائع والخدمات والمعلومات المتعلقة من نقطة المنشـــأ إلى نقطة الاستهلاك من أجل إرضاء متطلبات المستهلك وبذلك حصرت هذه المنظمة تعريف السَّوقيات أو (اللوجســـتية) بمجال الأعمال.بينما عرفها معجم أوكســـفورد للغة الإنكليزية بأنها: فرع من العلوم العسكرية تختص بتدبير ونقل والحفاظ على المواد، الأفراد والوسائط.

٢. أنواع الخدمات اللوجستية:

هناك تقسيمات متعددة للخدمات اللوجستية تختلف حسب الإطار

٢,١. **اللوجســـتية الإدارية**: يعتبر هذا النوع مكملاً للخدمات اللوجســـتية المعروفة من نقل وتوريد المواد المختلفة، ويقوم على التخطيط، والتطبيق، والتدقيق، والتحكم بتخزين البضائع المختلفة بشكلٍ مرنٍ

٢,٢. **لوجســـتية الطرف الثالث**، حيث يقوم الطرف الأوّل في هذا النوع من اللوجســـتيات باستلام بضاعةٍ لشركةٍ معينةٍ وترتيبها، وتخزينها، وحفظها، ونقلها، وتوزيعها، ثمّ يقدّم

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%88%D8%AC%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AA

الطرف الثاني أو الذي يعرف باسم (مطوّر الخدمات) خدمات متقدمة إضافية للزبائن، مثل: البحث، والمتابعة والتغليف الخاص، أمّا بالنسبة للطرف الثالث فهو الذي يتولى النشاطات اللوجستية للشركة لكنه لا يطوّرها، والطرف الرابع فهو الذي يتولى تطوير أنشطة الخدمات اللوجستية المعمول بها في الشركة.

٢,٣. **لوجستية الأعمال**: وهي الخدمات اللوجستية المقدمة في مجال عملٍ معينٍ، مثل: شركات الطيران.

٢,٤. **لوجستية الإنتاج:** وهي الخدمات المتعلقة في سلك الإنتاج من نقل البضائع، وتوريدها، وتوزيعها.

٢,٥. **لوجستية الطوارئ:** وهي الخدمات التي تكون في حال نقل البضائع أو المنتجات في حالات الطوارئ.

٣. أهمية الخدمات اللوجستية في التجارة الدولية

تلعب الخدمات اللوجستية دورًا حاسمًا في التجارة الدولية. فهي تشمل جميع العمليات والأنشطة التي تنطوي على إدارة تدفق السلع والخدمات من نقطة الأصل إلى نقطة الوجهة. وفيما يلي أهمية الخدمات اللوجستية في التجارة الدولية:

٣,١. تخفيض تكاليف النقل: تساعد الخدمات اللوجستية في تنظيم وتخطيط عمليات النقل الدولية بطريقة فعالة، مما يقلل من تكاليف النقل ويساهم في تحقيق توفير في التكاليف وزيادة الربحية.

٣,٢. تحسين وقت التسليم: تساعد الخدمات اللوجستية في تنظيم وتنسيق العمليات اللوجستية المختلفة، بما في ذلك التخليص الجمركي والتخزين والتوزيع، مما يساهم في تحسين وقت التسليم للسلع والخدمات إلى العملاء.

٣,٣. تقليل المخاطر: تواجه التجارة الدولية مخاطر مثل تأخير الشحنات أو فقدانها أو تلفها. تساعد الخدمات اللوجستية في تقليل هذه المخاطر من خلال تقديم خدمات التأمين والتعويض والتدقيق وتقديم الحلول لحالات الطوارئ.

٣,٤. تحسين إدارة المخزون: يعد إدارة المخزون جزءًا مهمًا من الخدمات اللوجستية. تساعد في إدارة وتحسين مستويات المخزون وتوفير الرؤية الشاملة لتدفق السلع والمواد، مما يساعد في تقليل تكاليف التخزين وتحسين كفاءة التوريد.

٣,٥. تسهيل العمليات الجمركية: يشمل الجانب الجمركي أوراق المستندات والتصاريح والرسوم الجمركية واللوائح الجمركية. تساعد الخدمات اللوجستية في تيسير هذه العمليات وتوفير الامتثال للمتطلبات الجمركية المختلفة.

٣,٦. توفير خدمات العملاء: تلعب الخدمات اللوجستية دورًا حيويًا في تقديم خدمات العملاء الفعالة والعالية الجودة. تساعد في تلبية احتياجات العملاء وتحقيق التوصيل السريع والدقيق للسلع والخدمات.

٤. أهداف العمليات اللوجستية[٢]

٤,١. تعزيز التنافسية من خلال تقديم أفضل الخدمات اللوجستية.

٤,٢. خلق صورة كاملة وواضحة عن أشهر السلع في دولة معينة.

٤,٣. تنظيم الخدمات بعد عملية البيع بالشكل الذي يحقق رضاء العملاء عن الخدمة المقدمة.

٤,٤. السيطرة على مشاكل النقل المختلفة وإدارتها بأفضل شكل ممكن.

٤,٥. تحسين عملية التدفق المادي وكذلك تدفقات البضائع ونقلها.

[2] https://www.fastcoo.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%AC%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%87/

الجزء الثاني: استعراض الأهمية الاقتصادية لسوق الخدمات اللوجستية

١. الأهمية النسبية للخدمات اللوجستية في الاقتصاد العالمي:

بلغت قيمة سوق الخدمات اللوجستية العالمية 7.64 تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧، وفي عام ٢٠٢٠ استمر هذا السوق في النمو على الرغم من جائحة كوفيد-١٩ التي أدت إلى انقطاع سلسلة التوريد وارتفاع تكاليف الشحن البحري حيث بلغت بنهاية العام ٢٠٢٠ حوالي ٨,٦ تريليون دولار أمريكي، ثم ارتفعت لتصل الى ١٠ تريليون بنهاية العام ٢٠٢٢ ومن المتوقع أن تصل إلى 12.95 تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٧، محققاً معدل نمو سنوي مركب قدره ٦,٥٪ خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٧ ، وهناك العديد من العوامل الي حافظت على النمو السريع لهذا السوق ابرزها التجارة الإلكترونية المتنامية وارتفاع العمليات اللوجستية العكسية وارتفاع الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة، ومن المتوقع أيضًا أن يؤدي ظهور الخدمات اللوجستية القائمة على التكنولوجيا والاعتماد المتزايد للأجهزة المتصلة التي تدعم إنترنت الأشياء إلى استمرار النمو المتسارع لسوق الخدمات اللوجستية خلال السنوات القادمة[٣]

٢. الأهمية النسبية للخدمات اللوجستية باقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي كل من الصناعة والخدمات اللوجستية كركيزتين أساسيتين للتنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي على طول الطريق التجاري بين آسيا وأوروبا أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة عقدة مركزية Central Node في التداول العالمي للسلع، مما اعطى القوة الدافعة لمستويات كبيرة من الإنفاق على البنية التحتية الضخمة للنقل في مختلف دول مجلس

[3] **Logistics industry in GCC - statistics & facts, https://www.statista.com/topics/7399/logistics-industry-in-the-gulf-cooperation-council/#topicOverview**

التعاون الخليجي، بما في ذلك الموانئ والمطارات والقطارات والطرق، فأكثر من ٦٠% من إجمالي الإنفاق على الموانئ في الشرق الأوسط يقع في دول مجلس التعاون الخليجي، وهناك مشاريع جارية لإنشاء موانئ ضخمة جديدة وتوسيع وأتمته الموانئ الحالية، لاستيعاب أكبر سفن الحاويات في العالم[4]

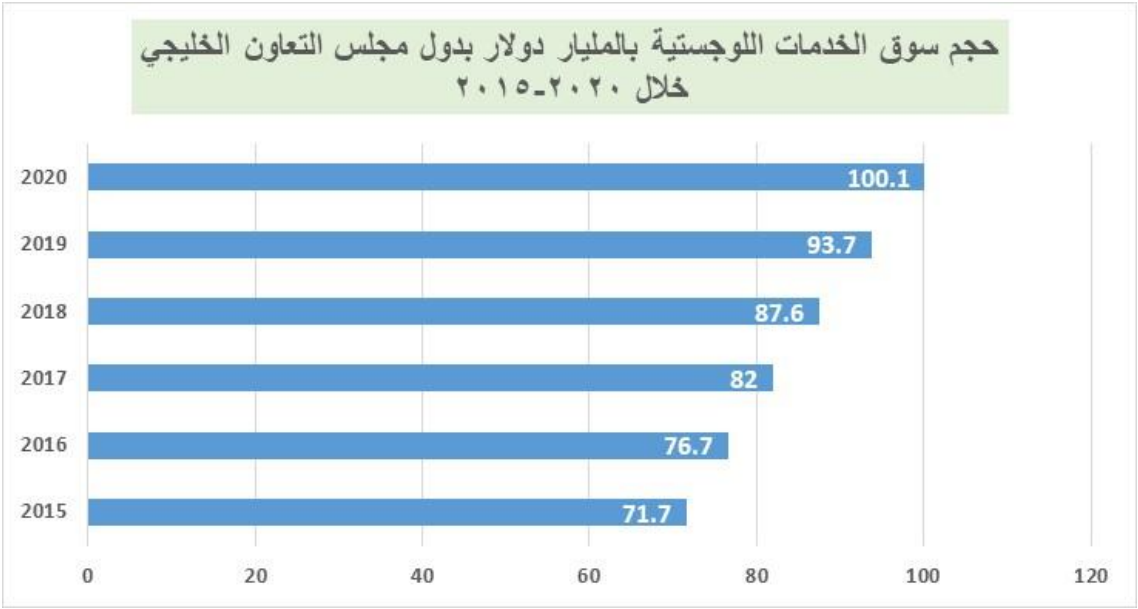

GCC Logistics Sector, https://www.marmoremena.com/en/reports/gcc-logistics-sector/

وفيما يتعلق بتطور حجم سوق الخدمات اللوجستية بالدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، الموضح بالجدول السابق، فقد بلغ ٧١,٧ مليار دولار بنهاية العام ٢٠١٥م ثم ارتفع بمعدل ٦,٧% في العام التالي ٢٠١٦ ليصل الى ٧٦,٧ مليار دولار، واستمر في النمو بمعدل سنوي يقترب من ٧%، ليصل الى ١٠٠ مليار دولار بنهاية العام ٢٠٢٠م ، بنسبة نمو بلغت ٣٩,٦%.[5]

[4] GCC Logistics Sector, https://www.marmoremena.com/en/reports/gcc-logistics-sector/

[5] https://www.moec.gov.ae/documents/20121/1121099/Logistics+Investment+Heatmap+%282%29.pdf/fd1ee021-917b-b09f-e254-ef9d86769c43?t=1646194073616 , INVESTING IN LOGISTICS IN THE UAE.

الجزء الثالث : استراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي في مجال النقل والخدمات اللوجستية.

المملكة العربية السعودية

أولاً:-رؤية المملكة ٢٠٣٠

تحرص رؤية المملكة ٢٠٣٠ بشكل واضح على تطوير القطاع اللوجستي، فقد شددت في بنودها المتنوعة على العمل من خلال شـــراكة مع القطاع الخاص على اســـتكمال البنى التحتية للقطاع، وزيادتها، وتحســـينها، وربطها بمحيط المملكة الإقليمي؛ بهدف تعزيز مكانة الســـعودية كمنصـــة لوجســـتية مميزة بين القارات الثلاث، ومن بين برامج تحقيق الرؤية يبرز برنامج تطوير الصـــناعة الوطنية والخدمات اللوجســـتية، الذي أطلق عام ٢٠١٩م؛ إيمانًا من القيادة بأهمية قطاعات البرنامج الأربعة (الطاقة، التعدين، الصـــناعة، والخدمات اللوجســـتية) وتكاملها لتحقيق قيمة مضافة، وتعظيم الأثر الاقتصادي، وتنويعه، وخلق بيئة استثمارية جاذبة ، ويهدف البرنامج إلى تحويل المملكة إلى قوة صـناعية رائدة، ومنصـة لوجسـتية عالمية عبر تعظيم القيمة المتحققة من قطـاعي التعدين والطـاقة والتركيز على محوري المحتوى المحلي والثورة الصـناعية الرابعة، ليُسـهم البرنامج بشـكل كبير في تعظيم الأثر الاقتصـادي وتنويعه للقطاعات المســتهدفة، واســتدامة نمو تلك القطاعات وتحقيق ريادتها، وخلق بيئة اســتثمارية جاذبة فيه[6].

ثانياً: الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات الاستراتيجية

وقد تم إطلاق الاســتراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجســتية منتصــف العام ٢٠٢١ التي تحدد الرؤية والتوجُّه الاســتراتيجي لقطاع النقل والخدمات اللوجســتية، وتضــمَن التكامُل لأنماط النقل والخدمات اللوجستية؛ وذلك لتحقيق الطُّموحات العالية لهذا القِطاع الشـرياني، من

[6] https://sabq.org/saudia/nopu28do0p

خلال تحديد المبادَرات ذات الأهمِّية وتمويلها، بالإضـــافة إلى تحقيق طُموحات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أبرز أهداف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية في قطاع الخدمات اللوجستية:

- تحسين التكامل مع أنماط النقل عبر تعزيز الروابط بين النقل البحري والجوي والطرق والسكك الحديدية لتحسين خدمات البضائع والشحن
- تضمين التقنيات الذكية مثل الأتمتة عبر الموانئ والبنية التحتية اللوجستية.
- تقدم ترتيب المملكة على مؤشـر أداء الخدمات اللوجسـتية من المرتبة ٥٥ إلى المراتب العشر الأولى وضمان ريادتها إقليمياً
- الربط مع دول الجوار يزيد من جاذبية السـوق السـعودية للمسـتثمرين الأفراد ويسـهل التنقل ونقل البضائع.
- تحسين إجراءات وتشريعات تراخيص الخدمات اللوجستية
- تطوير ٦٩ منصة لوجستية والتي تم تجميعها الى ٢٧ منطقة لوجستية و٨ مناطق على المنافذ البرية و٩ مناطق لمواقف الشاحنات لضمان الحصول على الكفاءة الأمثل، كما أن ثلاث مناطق لوجستية في مطارات مدن الرياض وجدة والدمام ستناول ٤-٥ مليون طن سنويا من الشحن الجوي، وثلاث مناطق لوجستية في موانئ جدة والملك عبدالله والملك عبدالعزيز ستناول ١٤ مليون حاوية وتلعب دورا رئيسيا في تمكين التصدير والاستيراد وإعادة التصدير[٧]

ثالثاً: المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية

تعد المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية أحد مبادرات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وتهدف الى تعزيز موقع المملكة كمركزٍ رئيسٍ وحلقة وصـلٍ حيويةٍ في سـلاسـل الإمداد

[7] https://mot.gov.sa/ar/TransportSystem/Pages/AboutLogisticssector.aspx

العالمية، وذلك من خلال تطوير استراتيجية موحدة لاستقطاب سلاسل الإمداد الاستراتيجية إلى المملكة، والحصول على حصة سوقية إقليمية وعالمية من أكثر القطاعات الحيوية والواعدة للاقتصاد السعودي، ولأن المملكة تملك ميزات تنافسية واستراتيجية تؤهلها أن تكون دولة حاضنة لمثل هذه الفرص، تم إنشاء هذه المبادرة للاستفادة من الإمكانات الاستثنائية للاستثمار في مجال سلاسل الإمداد في المملكة، إضافة لدعمها وتنميتها لسلاسل الإمداد في العالم، كما أن هذه المبادرة تسعى لتحقيق الاستدامة لسلاسل الامداد العالمية والإقليمية، وتوفير مزايا تنافسية عالية للمستثمر المحليين والعالميين.

رابعاً: الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا-India-Middle East-Europe Economic Corridor (IMEC)

هو ممر اقتصادي مخطط يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الاتصال والتكامل الاقتصادي بين آسيا والخليج العربي وأوروبا، تتمحور فكرة المشروع الذي تدعمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول ربط الهند بأوروبا عبر الشرق الأوسط، بما يخفّض التكاليف اللوجستية للنقل، ويعزّز فرص التنمية في المنطقة التي يشملها. ويتكوّن المشروع من ممرّين: هما الممرّ الشرقي ويربط الهند بدول الخليج العربي، والممرّ الشمالي الذي يربط دول الخليج بأوروبا عبر الأردن وإسرائيل في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٣ تم الكشف عن مذكرة التفاهم خلال قمة مجموعة العشرين في نيودلهي ٢٠٢٣ من قبل حكومات التالية: الهند، الولايات المتحدة، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، الاتحاد الأوروبي

دولة قطر

استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر ٢٠٢٤-2030

تهدف الاستراتيجية فيما يتعلق بقطاع النقل والخدمات اللوجستية الى التحول إلى مركز لإعادة تصـــدير منتجات عالية القيمة وتعزيز مكانة قطر العالمية في مجال النقل الجوي، والوصول الى المركز ١٥ في مؤشر الكفاءة اللوجستية. [٨]

البحرين

أولاً: رؤية مملكة البحرين ٢٠٣٠.

تم في عام ٢٠٠٨ إطلاق رؤية البحرين الاقتصـــادية ٢٠٣٠، إذ ترســـم خطة شـــاملة للعملية التنموية في مملكة البحرين. وتهدف إلى وضـــع نهجٍ واضـــحٍ لتطوير الاقتصـــاد، والانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية الى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالمياً.[٩]

ثانياً: استراتيجية قطاع الخدمات اللوجستية في مملكة البحرين حتى العام ٢٠٣٠.[١٠]

تم وضع عدد من الأهداف الاستراتيجية لتحقيقها بحلول العام ٢٠٣٠ بيانها كالتالي:-

- رفع مساهمة القطاع اللوجستي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠%.
- رفع تصنيف البحرين في القطاع لتكون ضمن أفضل ٢٠ دولة عالمياً،
- زيادة عدد وجهات الرحلات الجوية إلى أكثر من ٧٠ وجهة.
- رفع الطاقة الاستيعابية للشحن الجوي إلى مليون طن متري.
- زيادة الطاقة الاستيعابية في ميناء خليفة لتبلغ مليون حاوية

اما على صعيد آليات الوصول الى تلك الأهداف فسوف يتم ذلك من خلال التالي:.

- مراجعة القوانين والأنظمة.
- تقديم حوافز للمستثمرين.

[8] https://www.psa.gov.qa/ar/nds1/nds3/Documents/QNDS3_AR.pdf

[9] https://www.ncc.gov.bh/Media/Pdf/20220601065156788_p5cvzadn_33f.pdf

[1] https://www.ncc.gov.bh/Media/Pdf/20220531082500246_4kiqiaxz_i4e.pdf

- تطوير مرافق البنية التحتية.
- تعزيز الاتصال الإقليمي والدولي.
- تطوير السياسات والإجراءات.
- الترويج للفرص الاستثمارية.

دولة الكويت :

أولاً:رؤية الكويت ٢٠٣٥ :-[١١]

هي خطة تنموية حكومية تم اطلاقها في 30يناير2017 ، تهدف الخطة لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة، تحدّد الخطة، الأولويات طويلة المدى للتنمية لدولة الكويت، وترتكز على خمسة نتائج مرجوة، وسبعة ركائز أساسية، وهي مجالات تركيز الخطة من أجل الاستثمار فيها وتطويرها. وكل ركيزة من الركائز السبعة تشتمل على عدد من البرامج والمشروعات الاستراتيجية المصمّمة لتحقيق أكبر أثر تنموي ممكن نحو بلوغ رؤية الكويت الجديدة. تضم الركائز السبعة ١٦٤ مشروعًا تنمويًا، من بينها ٣٠ مشروعا استراتيجيًا. وقد وضعت المؤشرات العالمية، أساسًا رئيسيًا لكل ركيزة لقياس تقدم الكويت مقارنة مع مختلف دول العالم.

وقد تم اعتماد خمسة توجهات لرؤية الكويت ٢٠٣٥ بيانها كالتالي:

- مشاركة المواطن واحترام القانون
- حكومة فاعلة

[1] https://www.newkuwait.gov.kw/plan.aspx

- اقتصاد مزدهر ومستدام
- دولة مزدهرة
- مكانة عالمية متميّزة.

وترتكز رؤية الكويت ٢٠٣٥ على سبعة محاور بيانها كالتالي:-

١. مكانة دولية متميزة: تعزيز مكانة دولة الكويت إقليميا وعالميا في المجالات الدبلوماسية والتبادل التجاري والثقافي وفي العمل الخيري، حيث سوف يخصّص ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأعمال الخيرية في العالم.

٢. بنية تحتية متطورة: تطوير وتحديث البنية التحتية للبلاد لتحسين جودة المعيشة لجميع المواطنين.

٣. رأس مال بشري إبداعي: إصلاح نظام التعليم لإعداد الشباب بصورة أفضل ليصبحوا أعضاء يتمتعون بقدرات تنافسية وإنتاجية لقوة العمل الوطنية، وذلك من خلال إنشاء ثلاث عشرة كلية لاستيعاب أربعين ألف طالب.

٤. إدارة حكومية فاعلة: إصلاح الممارسات الإدارية والبيروقراطية لتعزيز معايير الشفافية والمساءلة الرقابية وفاعلية الجهاز الحكومي. وقد تم تحديد مدة ٢٠ يومًا للحصول على رخصة تجارية.

٥. رعاية صحية عالية الجودة: تحسين جودة الخدمة في نظام الرعاية الصحية العامة وتطوير القدرات الوطنية بتكلفة معقولة، بزيادة ثمانية آلاف سرير.

٦. اقتصاد متنوع مستدام: تطوير اقتصاد مزدهر ومتنوع للحد من اعتماد الدولة الرئيسي على العائدات من صادرات النفط. بإضافة ٣٥٠٠ مشروع تجاري صغير.

٧. بيئة معيشية مستدامة: ضمان توافر وحدات سكنية من خلال توفير الموارد والخطط السليمة بيئيا. بزيادة نسبة الطاقة المتجدّدة، لتشكل ١٥% من الاستهلاك الإجمالي.

وكما يظهر من محاور رؤية الكويت ٢٠٣٥ ، تأتي مبادرات ومشاريع قطاع النقل والخدمات اللوجستية ضمن المحور الثاني والذي يهدف الى انشاء شبكة بنية تحتية متطورة:

تساهم في تحسين جودة المعيشة لجميع المواطنين وتحويل الكويت الى مركز تجاري ومالي، وقد بلغ عدد المشاريع في هذا المحور ٣٦ مشروع تشمل تطوير منظومة النقل البري، تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تطوير منظومة النقل البحري، تطوير وزيادة الطاقة الإنتاجية للطاقة الكهربائية والماء، تطوير منظومة النقل الجوي.[١٢]

سلطنة عمان

أولاً: رؤية عمان ٢٠٤٠م

أطلقت سلطنة عمان نهاية العام ٢٠٢٠ رؤية عمان ٢٠٤٠م والتي تهدف الى تحقيق الأهداف التالية بنهاية العام ٢٠٤٠م

- تحسين تصنيف عمان ضمن مؤشر الابتكار العالمي لتصبح عمان من أفضل ٢٠ دولة.
- تحسين تصنيف عمان ضمن مؤشرات الحوكمة العالمية - الكفاءة الحكومية، لتصبح عمان من أفضل ١٠ دول.
- تحسين تصنيف عمان ضمن مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة المهارات، لتصبح عمان من ضمن أفضل ١٠ دول.
- زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩٠%.
- تحسين تصنيف عمان ضمن مؤشر التنافسية العالمية لتصبح عمان ضمن أفضل ٢٠ دولة.
- رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٥%.
- تحسين تصنيف عمان ضمن مؤشر الأداء البيئي، لتصبح عمان ضمن أفضل ٢٠ دولة.
- رفع نسبة الاستثمار الأجنبي من إجمالي الناتج المحلي إلى ١٠%.

[1] https://www.newkuwait.gov.kw/program_details.aspx?pid=Ng==

- رفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٩٠%.
- رفع حصة القوى العاملة العمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص إلى ٤٠%.

ثانياً: الأهداف الرئيسية للاستراتيجية اللوجستية بسلطنة عمان ٢٠٤٠ [١٣]

أطلقت عمان الاستراتيجية اللوجستية نهاية العام ٢٠١٣م، وتم ربطها برؤية سلطنة عمان ٢٠٤٠، حيث تهدف الى التالي:-

- زيادة مساهمة القطاع اللوجيستي لتصل الى ١٢% الناتج المحلي الإجمالي او ما يعادل ١٤مليار ريال عماني.
- رفع حصة السوق العماني من السلع التي تتدفق إلى المنطقة عن طريق الشحن البحري او الجوي، وذلك عن طريق زيادة قدرات الشحن الجوي لتصل إلى ٧٨٠ ألف طن متري سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠ ثم إلى ١,٥ مليون طن متري سنويًا بحلول عام ٢٠٤٠، وتطوير عشرة موانئ متوسطة الحجم لخدمة الأسواق المحلية.
- توسيع حجم فرص العمل التي يوفرها القطاع اللوجيستي ليصل الى ٣٠٠ ألف فرصة عمل
- تحسين ترتيب عمان في تصنيف المؤشرات اللوجستية والصناعيّة العالمية، المركز العاشر في مؤشر البنك الدولي للأداء اللوجستي، والمركز العاشر في مؤشر التنافسية العالمي، والمركز الخامس في مؤشر تمكين التجارة العالمية.
- رفع سمعة عمان العالمية فيما يتعلق بالخدمات اللوجستية والاعتراف بسلطنة عمان كمركز للتميز في الخدمات اللوجستية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والمحيط الهندي بحلول العام ٢٠٤٠.

[1] SOLS Oman Logistics Strategy Summary 2040.pdf (unescwa.org)

[1] Logistics | Invest Oman

وقد وضعت الاستراتيجية اللوجستية لسلطنة عمان في اعتبارها المستجدات التي قد تطرأ على سوق الخدمات اللوجستية أبرزها التالي:- [١٥]

- زيادة التركيز على إدارة سلاسل التوريد الخضراء.
- نمو خدمات النقل والتوصيل النهائي والشحن المُبرَّد والمستودعات التي يمكن التحكُّم في درجة حرارتها.
- زيادة الطلب على خدمات التوصيل الآلية غير التلامسية وإدخال المركبات ذاتية القيادة/شبه ذاتية القيادة.
- زيادة الطلب على المنتجات المُبرَّدة مثل الأغذية والمشروبات والأدوية.

دولة الإمارات:

أولاً: رؤية الإمارات ٢٠٣١ [١٦]

تم إطلاق رؤية دولة الامارات العربية المتحدة "نحن الإمارات ٢٠٣١ " في نوفمبر ٢٠٢٢.

وتقوم الرؤية على أربعة محاور رئيسة تشمل كافة القطاعات الحيوية التي تتضمن المجتمع، والاقتصاد، وعلاقات الإمارات مع مختلف دول العالم، والمنظومة الممكنة.

- المجتمع الأكثر ازدهاراً عالمياً: يُعنى هذا المحور بتحقيق ازدهار المجتمع وتوفير كافة سبل الدعم للمواطنين عبر تطوير منظومة متكاملة لتمكينهم على المستوى الاجتماعي، ودعم قدراتهم بما يعظم إسهامهم الفاعل في كافة القطاعات.
- المركز العالمي للاقتصاد الجديد: خلق وتطوير سياسات وخطط عمل تسهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية في كافة القطاعات يعكس هذا المحور إيمان دولة الإمارات بأهمية رأس المال البشري باعتباره المحرك الأساسي لخطتها التنموية العشرية.

[1] Logistics | Invest Oman [5]

[1] https://wetheuae.ae/ar [6]

- الداعم الأبرز للتعاون الدولي: يعكس هذا المحور الإطار المحدد لدور الدولة في المجتمع الدولي الهادف إلى ترسيخ دعائم السلام والتعاون المشترك على المستويين الإقليمي والعالمي، والإسهام في نشر الخير والرخاء بين كافة الشعوب انطلاقاً من احترام القيم الإنسانية.
- المنظومة الأكثر ريادة وتفوقاً- يهدف إلى تعزيز الأداء الحكومي والتركيز على تقديم أفضل خدمات حكومية في العالم وتطوير أفضل نماذج عمل مرنة بهدف تحقيق النتائج والفاعلية. كما تركز الرؤية على تطوير البنية التحتية وفق أحدث الأساليب التكنولوجية، وتولي أهمية قصوى لتطوير البنية الرقمية.

ولقياس الأداء تم اعتماد عدد من المؤشرات الوطنية في رؤية "نحن الإمارات ٢٠٣١":

تشمل المؤشرات الوطنية ما يلي:

١. رفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة من ١,٤٩ تريليون إلى ٣ تريليون درهم إماراتي.
٢. زيادة صادرات الدولة غير النفطية إلى ٨٠٠ مليار درهم إماراتي.
٣. رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٥٠ مليار درهم
٤. رفع قيمة التجارة الخارجية الإماراتية إلى ٤ تريليون درهم إماراتي
٥. حصول الدولة على المركز الأول عالمياً في تطوير التشريعات الاستباقية للقطاعات الاقتصادية الجديدة
٦. رفع مرتبة الدولة لتكون بين أفضل ١٠ دول عالمياً في مؤشر التنمية البشرية
٧. ضمن أفضل ١٠ دول عالمياً في جودة الرعاية الصحية
٨. تعزيز مكانة المدن الإماراتية بين أفضل ١٠ مدن في جودة الحياة
٩. ضمن أهم ١٠ دول عالمياً في استقطاب المواهب العالمية والحفاظ عليها
١٠. المركز الأول عالميا في شعور الأفراد بالأمان
١١. ضمن أفضل ١٠ دولة في مؤشر الأمن الغذائي
١٢. ضمن أفضل ٣ دول عالمياً في مؤشر جاهزية الأمن السيبراني.

ثانياً: أبرز المبادرات في مجال النقل واللوجستيات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

١-الخطة الشاملة لتطوير النقل البحري في دبي – ٢٠٣٠ [١٧]

أطلقت الخطة الشـــاملة لتطوير النقل البحري في دبي عام ٢٠٢٣، وتهدف إلى تعزيز منظومة النقل البحري في دبي حتى ٢٠٣٠

تهدف الخطة إلى تحقيق التالي بحلول ٢٠٣٠:

- زيادة عدد مستخدمي وسائل النقل البحري، بنسبة ٥١% من ١٤,٧ مليون راكب (في ٢٠٢٣) إلى ٢٢,٢ مليون راكب سنوياً في ٢٠٣٠
- تمديد طول شبكة النقل البحري بنسبة ١٨٨% من ٥٥ كيلومتراً (في ٢٠٢٣)، إلى ١٥٨ كيلومتراً
- ارتفاع عدد محطات النقل البحري من ٤٨ محطة إلى ٧٩ محطة بحرية، موزعة على ضفتي خور دبي وقناة دبي المائية والخط الساحلي على طول شواطئ الخليج العربي، ومشاريع الواجهات البحرية
- زيادة عدد خطوط نقل الركاب من ٧ خطوط إلى ٣٥ خطاً بحرياً بنسبة ٤٠٠%
- رفع عدد وحدات أسطول النقل البحري وزيادتها من ١٩٦ وسيلة بحرية إلى ٢٥٨ وسيلة بحرية، بزيادة قدرها ٣٢%
- تصنيع أول عربة كهربائية في العالم بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد. وتسهم هذه المبادرة في دعم جهود الحكومة لتحقيق استراتيجية دبي للطباعة ثلاثية الأبعاد، وخفض زمن تصنيع العربات بنسبة ٩٠%، وخفض تكلفة التصنيع بنسبة ٣٠ .%ونتائج متقدمة للتشغيل التجريبي لأول عَبْرة كهربائية ذاتية القيادة.

[17] https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/transport-and-infrastructure/dubai-marine-transport-master-plan

٢-البرنامج الوطني للسكك الحديدية[١٨]

يهدف البرنامج الوطني للسكك الحديدية إلى رسم مسار قطاع السكك الحديدية للسنوات والعقود المقبلة، ويشمل شبكة وطنية من مشاريع السكك الحديدية التي ستربط الإمارات السبع والمدن الرئيسية في دولة الإمارات من المتوقع أن يوفر البرنامج فرصا اقتصادية تصل قيمتها إلى ٢٠٠ مليار درهم، و يهدف البرنامج إلى التالي:

- تحقيق نقلة نوعية في منظومة النقل تواكب التطور الاقتصادي الذي تشهده الدولة في مختلف المجالات، بما يشمل قطاعات البيئة والصناعة والسياحة.
- ربط مراكز الصناعة والإنتاج
- فتح ممرات تجارية جديدة
- تسهيل حركة السكان وخلق بيئة عمل وحياة الأكثر تطوراً
- توفير أكثر من ٩٠٠٠ وظيفة في السكك الحديدية والقطاعات الداعمة بحلول عام ٢٠٣٠
- تقليل انبعاثات الكربون بنسبة ٧٠ - ٨٠%، ودعم جهود الدولة في تحقيق الحياد المناخي خلال الخمسين سنة المقبلة.

ويشتمل البرنامج الوطني للسكك الحديدية على ثلاثة مشاريع استراتيجية هي:

- خدمات السكك الحديدية للبضائع: ويشمل تطوير شبكة "قطار الاتحاد". سيربط هذا المشروع ٤ موانئ رئيسية، كما سيتضمن بناء ٧ مراكز لوجستية في الدولة تخدم مختلف القطارات والأعمال. وسوف يبلغ حجم النقل ٨٥ مليون طن من البضائع بحلول العام ٢٠٤٠. كما سيقلل تكاليف النقل بما يصل إلى ٣٠%.

[1] https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/transport-and-infrastructure/the-uae-railway-programme

- خدمات السكك الحديدية للركاب: سيربط قطار الركاب ١١ مدينة في الدولة من منطقة السلع إلى الفجيرة، وذلك بسرعة ٢٠٠ كم/ الساعة. بحلول العام ٢٠٣٠، سيتيح القطار لأكثر من ٣٦,٥ مليون راكب سنوياً فرصة التنقل بين أطراف الدولة، حيث سيكون بإمكانهم التنقل بين العاصمة ودبي خلال ٥٠ دقيقة فقط، وبين العاصمة والفجيرة خلال ١٠٠ دقيقة فقط.
- خدمة النقل المتكامل: يتضمن إنشاء مركز الابتكار في قطاع النقل الذي سيعمل على ربط القطارات بشبكات من القطارات الخفيفة وحلول النقل الذكية داخل المدن لتكون بديلاً متكاملاً يخدم جميع سكان الدولة وزوّارها، وإنشاء تطبيقات وحلول ذكية لتخطيط وحجز الرحلات، وتحقيق التكامل بين العمليات اللوجستية وخدمات الموانئ والجمارك.

٣-خطة النقل البري الشاملة - أبو ظبي[١٩]

تم إعداد الخطة بما يؤدي لتطوير نظام نقل رائد عالمياً يلبي احتياجات السكان والزائرين والشركات بطريقة مستدامة بيئياً، وآمنة، وموثوقة، وجذابة، وأكثر فعالية.

تتضمن خطة النقل البري الشاملة مجموعة متكاملة من إجراءات خفض انبعاثات الكربون والاستدامة، منها:

- إنشاء بنية تحتية ضخمة للنقل العام تعمل بتقنيات طاقة متجددة رائدة عالمياً وأنواع بديلة من الوقود.
- إيجاد نظم مبتكرة مثل حافلات الخدمة الشخصية السريعة (PRT) والتي تستمد الطاقة اللازمة لتشغيلها من أشعة الشمس التي تنعم بها الدولة

[1] https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/transport-and-infrastructure/surface-transport-master-plan-abu-dhabi

- الالتزام بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في جميع جوانب النقل بدءاً من مراحل التصميم ومروراً بالإنشاء وانتهاءً بالتشغيل.
- الالتزام بتشجيع السير واستخدام الدراجات واحترام البيئة الطبيعية.

الجزء الرابع : تقييم أداء الخدمات اللوجستية لدول مجلس التعاون الخليجي:

مؤشر الأداء اللوجستي:

سيتم الاعتماد على مؤشر الأداء اللوجستي لتقييم أداء قطاع النقل واللوجستيات في دول مجلس التعاون **و**هو مؤشـر مركب يصـدر عن البنك الدولي لقياس أداء قطاع النقل والخدمات اللوجستية للدولة، ويساعد هذا المؤشر الدول على تحديد المواضع التي يمكن إجراء التحسينات فيها لتعزيز القدرة التنافسـية، والاسـتفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال، ويتكون المؤشـر من سـتة مؤشـرات فرعية تقيس قدرة البلدان على نقل البضـائع عبر الحدود بسـرعة وموثوقية، وجودة البنية التحتية المسـاندة للأنشـطة اللوجسـتية، وكفاءة إدارة الجمارك والحدود في سـرعة وبسـاطة التخليص، وسـهولة ترتيب الشـحنات بأسـعار تنافسـية، وكفاءة ونوعية الخدمات اللوجستية، والقدرة على تتبع وتعقب الشحنات والبضـائع، وتوقيت وصـول الشـحنات إلى الموقع المقرر في الوقت المحدد.

تطور قيمة مؤشر الأداء اللوجستي بدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٣م

تطور قيمة مؤشر الأداء اللوجستي لدول مجلس التعاون خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٢٣

السنة/المؤشر / الدولة	٢٠٠٧		٢٠١٠		٢٠١٢		٢٠١٤		٢٠١٦		٢٠١٨		٢٠٢٣	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
الإمارات	3.7	20	3.6	24	3.8	17	3.5	27	3.9	13	4.0	11	4.0	7
البحرين	٣,٢	٣٦	٣,٤	٣٢	٣,١	٤٨	٣,١	٥٢	٣,٣	٤٤	٢,٩	٥٩	٣,٥	٣٤
قطر	3.0	46	3.0	55	3.3	33	3.5	٢٩	3.6	30	3.5	30	3.5	34
السعودية	3.0	41	3.2	40	3.2	37	3.1	49	3.2	52	3.0	55	3.4	38
عمان	2.9	48	2.8	60	2.9	62	3.0	59	3.2	48	3.2	43	3.3	43
الكويت	3.0	44	3.3	36	2.8	70	3.0	56	3.2	53	2.9	63	3.2	51
سنغافورة	٤,٢	١	٤,١	٢	٤,١	١	٤,٠	٥	٤,١	٥	٤,٠	٧	٤,٣	١
المانيا	٤,١	٣	٤,١	١	٤,٠	٤	٤,١	١	٤,٢	١	٤,٢	١	٤,١	٣

المصدر: تقارير البنك الدولي للأعوام ٢٠٠٧ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٢، ٢٠١٤،٢٠١٦، ٢٠١٨ ، ٢٠٢٣.

https://lpi.worldbank.org/sites/default/files/2023-03/International_LPI_from_2007_to_2023_0.xlsx

من الجدول وخلال الفترة من ٢٠٠٧ الى ٢٠٢٣ م يلاحظ التالي: -

أولاً: نظرة عامة على تطور الأداء اللوجستي لجميع الدول الأعضاء: -

١. استطاعت الدول الأعضاء في المجلس تحقيق تقدماً ملموساً في قيمة وترتيب مؤشر الأداء اللوجستي خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٧ الى ٢٠٢٣ن وذلك باستثناء دولة الكويت التي وعلى الرغم من تحقيقها لزيادة في قيمة المؤشر من ٣,٠ الى ٣,٢ الا أنها تقهقرت في الترتيب من المركز ٤٤ الى المركز ٥١.

٢. أفضل قيمة وترتيب لمؤشر الإداء اللوجستي للدول الأعضاء كان من نصيب دول الإمارات العربية المتحدة خلال العام ٢٠٢٣ بقيمة ٤، والترتيب السابع على مستوى العالم.

٣. أدني قيمة وترتيب لمؤشر الأداء اللوجستي للدول الأعضاء كان من نصيب دولة الكويت خلال العام ٢٠١٢ بقيمة ٢,٨ وترتيب ٧٠ على مستوى العالم.

ثانياً: تطور مؤشر الأداء اللوجستي على مستوى كل دولة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٣م.

١. الامارات العربية المتحدة:

استطاعت دولة الإمارات أن تحقق قفزة نوعية في قيمة وترتيب مؤشر الأداء اللوجستي خلال فترة الدراسة، حيث بلغت قيمة المؤشر ٤ احتلت به المركز السابع خلال العام ٢٠٢٣م مقارنه بالمركز العشرون وقيمة ٣,٧ للمؤشر خلال العام ٢٠٠٧. وشهد العام ٢٠١٤ أدنى قيمة وترتيب لمؤشر الأداء اللوجستي لدولة الإمارات حيث بلغت قيمته ٣,٥ احتلت به المرتبة السابعة والعشرون على مستوى العالم والأولى على مستوى الدول الأعضاء.

إعداد الباحث

من الشكل السابق: نلاحظ أن ترتيب مؤشر الأداء اللوجستي لدولة الإمارات قد شهد تحسناً وتغيراً ايجابياً خلال أربع دورات ٢٠١٢، ٢٠١٦، ٢٠١٨، ٢٠٢٣، في حين حقق المؤشر

تغيراً سلبياً خلال دورتين عامي ٢٠١٠، ٢٠١٤، وبنهاية الفترة قفز المؤشر ١٣ مركزاً في الترتيب العالمي عن بداية الفترة.

٢. البحرين

حققت البحرين تقدما طفيفاً في قيمة وترتيب مؤشر الأداء اللوجستي خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت قيمة المؤشر من ٣,٢ وترتيب ٣٦ في بداية الفترة ٢٠٠٧ الى قيمة ٣,٥ وترتيب ٣٤ خلال العام الأخير، أما أعلى ترتيب للمؤشر لدولة البحرين خلال العام ٢٠١٠م حيث حققت المركز ٣٢ على مستوى العالم والثاني على مستوى الدول الأعضاء بالمجلس، وكانت أدنى قيمة وترتيب للمؤشر خلال العام ٢٠١٨ بقيمة ٢,٩ وترتيب ٥٩ على مستوى العالم والخامس على مستوى الدول الأعضاء.

إعداد الباحث

من الشكل السابق: نلاحظ أن ترتيب مؤشر الأداء اللوجستي لمملكة البحرين قد شهد تذبذباً كبيراً ما بين الإيجاب والسلبي، حيث شهدت دورات أعوام ٢٠١٠، ٢٠١٦، ٢٠٢٣ تحسناً وتغيراً ايجابياً، في حين حقق المؤشر تغيراً سلبياً خلال دورات أعوام ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٨ وبنهاية الفترة ارتفع المؤشر مركزين فقط عن بداية الفترة

٣. قطر

حققت قطر ارتفاعاً كبيراً في قيمة وترتيب مؤشـــر الأداء اللوجســـتي، حيث قفزت من قيمة ٣ للمؤشـر وترتيب ٤٦ على مسـتوى العالم والخامس على مسـتوى الدول الأعضـاء في بداية الفترة ٢٠٠٧ ، الى قيمة ٣,٥ وترتيب ٣٤ على مســـتوى العالم والثاني(بالاشـــتراك مع دولة البحرين)على مستوى الدول الأعضاء بنهاية فترة الدراسة عام ٢٠٢٣م.وكانت أعلى قيمة للمؤشـر ٣,٦ خلال العام ٢١٦ احتلت به المركز ٣٠ على مسـتوى العالم والثاني على مسـتوى الدول الأعضـاء، في حين شـهد العام ٢٠١٤ أفضـل ترتيب لدولة قطر ٢٩ على مسـتوى العالم والثاني على مستوى الدول الأعضاء. وكانت أقل قيمة للمؤشر ٣,٠ خلال العام ٢٠١٠ احتلت قطر به المركز ٥٥ على مستوى العالم والسادس على مستوى الدول الأعضاء بالمجلس.

إعداد الباحث

من الشـكل السـابق: نلاحظ أنه باسـتثناء دورتي ٢٠١٠، ٢٠١٢، فإن الترتيب العالمي لمؤشـر الأداء اللوجسـتي لدولة قطر قد شـهد تذبذباً معتدلاً وبنهاية الفترة حقق المؤشـر قفزة بمقدار ١٢ مركزاً في الترتيب العالمي لمؤشرات الأداء اللوجستي عن بداية الفترة.

٤. السعودية

حققت المملكة تقدماً كبيراً في قيمة مؤشـــر الأداء اللوجســـتي الذي ارتفع من قيمة ٣,٠ احتلت به المركز ٤١ على مســـتوى العالم والمركز الثالث على مســـتوى الدول الأعضـــاء بـالمجلس في بـدايـة الفترة ٢٠٠٧ الى أعلى قيمـة لـه على الإطلاق ٣,٤ بنهـايـة العـام الأخير ٢٠٢٣، واحتلت به المركز ٣٨ على مســتوى العالم، والرابع على مســتوى الدول الأعضـــاء (وهذا بسبب تحسن في قيمة المؤشر لباقي الأعضاء). أما أدنى قيمة وأقل ترتيب لمؤشر الأداء اللوجســـتي للمملكة فكان خلال العام ٢٠١٨ بقيمة ٣ وترتيب ٥٥ على مســـتوى العالم والرابع على مستوى الدول الست الأعضاء بالمجلس.

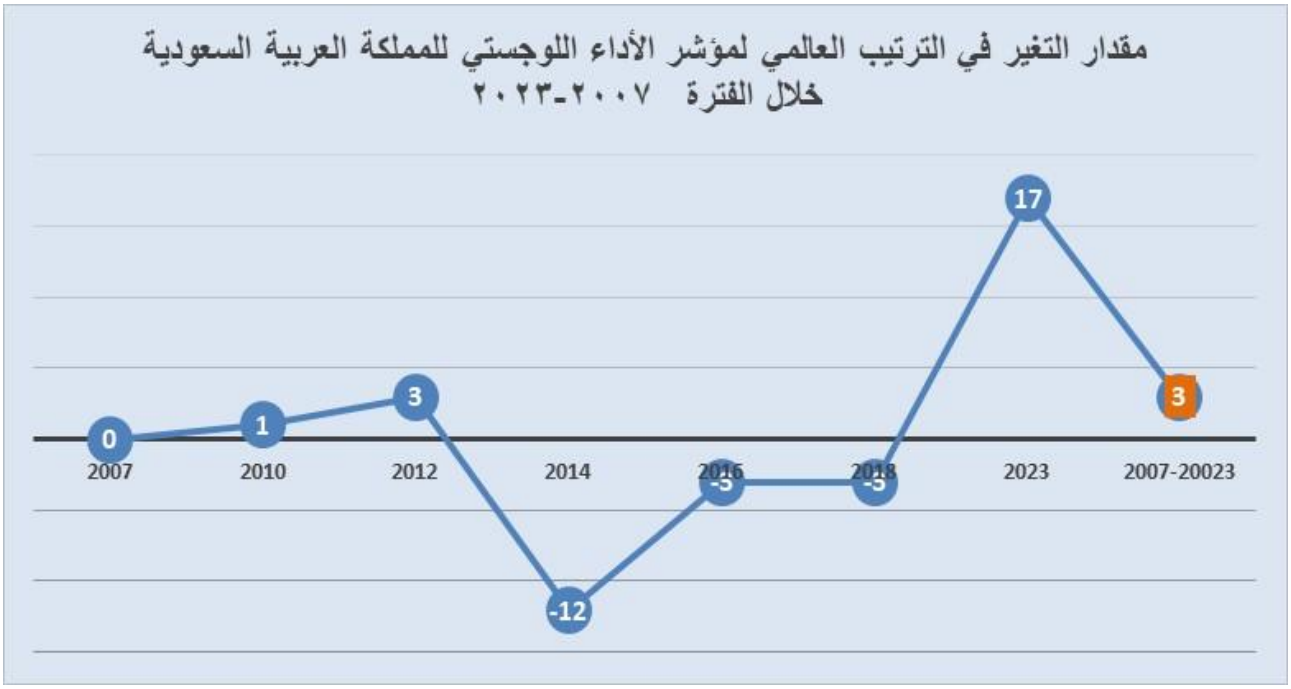

إعداد الباحث

من الشكل السابق: يمكن القول انه باستثناء دورتي ٢٠١٤، ٢٠٢٣، اللتين شهدتا تغيراً كبيراً في ترتيب مؤشر الأداء اللوجستي للسعودية، فقد شهد المؤشر تذبذباً صغيراً ايجاباً وسلباً، حيث شـهدت دورات أعوام ٢٠١٠، ٢٠١٢، ٢٠٢٣ تحسـناً وتغيراً ايجابياً، في حين حقق المؤشـر

تغيراً سلبياً خلال دورات أعوام ٢٠١٤، ٢٠١٦، ٢٠١٨ وبنهاية الفترة ارتفع المؤشر ثلاثة مراكز عن بداية الفترة.

٥. عمان

ارتفعت قيمة مؤشر الأداء اللوجستي لسلطنة عمان من ٢,٩ والمركز ٤٨ على مستوى العالم والمركز الأخير على مستوى الدول الأعضاء بالمجلس بداية الفترة ٢٠٠٧ الى أعلى قيمة وأفضل ترتيب له خلال فترة الدراسة عام ٢٠٢٣م بقيمة ٣,٣ والمركز ٤٣ على مستوى العالم والخامس على مستوى الدول الأعضاء بالمجلس، أما أدنى قيمة لمؤشر الأداء اللوجستي للسلطنة فكان خلال العام ٢٠١٠ بقيمة ٢,٨ احتلت به السلطنة المركز ٦٠ على مستوى العالم والأخير على مستوى الدول الأعضاء بالمجلس.

إعداد الباحث

من الشكل السابق: يمكن القول انه باستثناء دورتي ٢٠١٠، ٢٠١٦، اللتين شهدتا تذبذباً عن الدورة السابقة في ترتيب مؤشر الأداء اللوجستي لسلطنة عمان، فقد شهد المؤشر تذبذباً معتدلاً ما بين الإيجاب والسلب، حيث شهدت دورات أعوام ٢٠١٤، ٢٠١٦، ٢٠١٨ تحسناً وتغيراً

ايجابياً، في حين حقق المؤشـر تغيراً سـلبياً خلال دورات أعوام ٢٠١٠، ٢٠١٤، وثباتاً خلال العام ٢٠٢٣، وبنهاية الفترة ارتفع المؤشر خمسة مراكز عن بداية الفترة.

٦. الكويت

ارتفعت قيمة مؤشـر الأداء اللوجسـتي لدولة الكويت في نهاية الفترة بقيمة ٣,٢ مقارنة بقيمة ٣,٠ في بداية الفترة ٢٠٠٧م، ومع ذلك انخفض ترتيب الكويت ليهبط الى المركز ٥١ على مسـتوى العالم والمركز الأخير على مسـتوى الدول الأعضـاء بنهاية الفترة عام ٢٠٢٣ ويرجع ذلك لتحقيق العديد من الدول ارتفاعاً في قيمة المؤشـر أكبر من نسـبياً مما حققته دولة الكويت، أما أفضل قيمة وترتيب للمؤشر لدولة الكويت فكان خلال العام ٢٠١٠ حيث بلغ قيمة ٣,٣ وترتيب ٣٦ على مستوى العالم والثالث على مستوى الدول الأعضاء بالمجلس، في حين كان أدنى قيمة وأقل ترتيب للمؤشـر بدولة الكويت عام ٢٠١٢ بقيمة ٢,٨ وترتيب ٧٠ على مسـتوى العالم والأخير على مسـتوى الدول الأعضـاء(وذلك بسـبب انخفاض قيم المؤشـرات الفرعية بشكل كبير بين الفترتين).

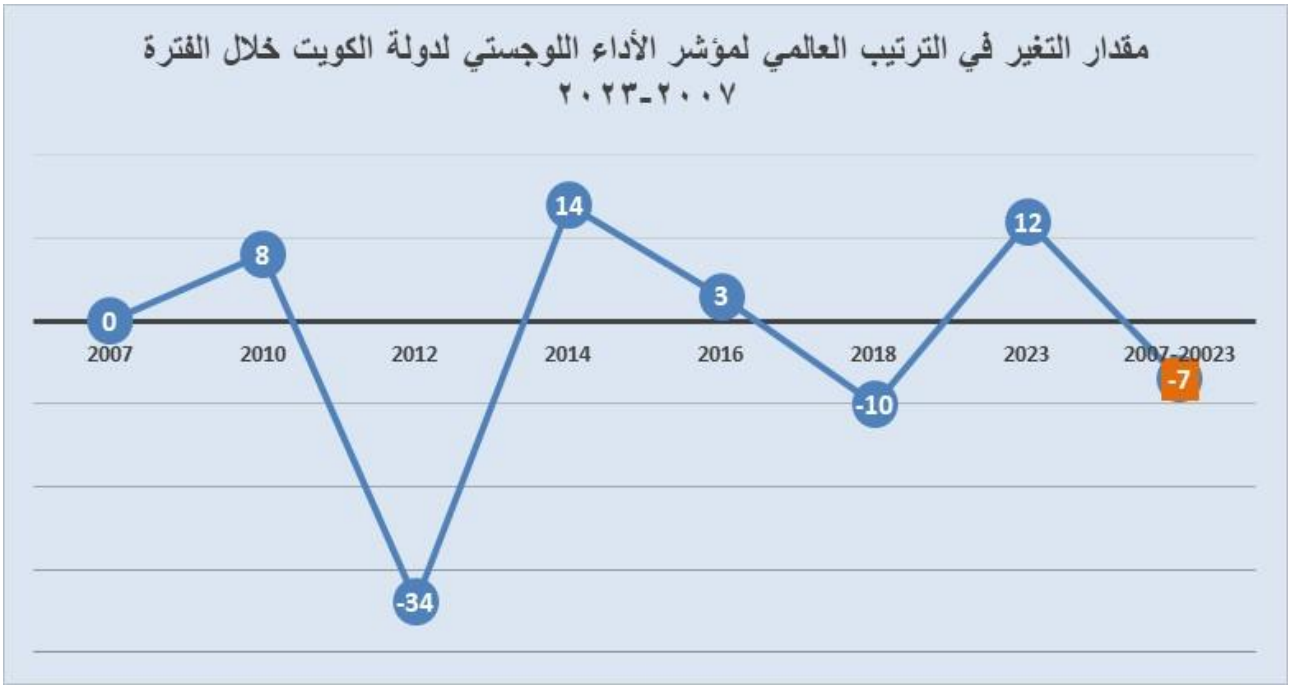

إعداد الباحث

من الشكل السابق: نلاحظ أنه باستثناء دورتي ٢٠١٢، ٢٠١٤ اللتين شهدتا تذبذباً حاداً في ترتيب مؤشر الأداء اللوجستي لدولة الكويت، فقد شهد المؤشر تذبذباً معتدلاً إيجاباً وسلباً، حيث شهدت دورات أعوام ٢٠١٠، ٢٠١٤، ٢٠١٦، ٢٠٢٣، تحسناً وتغيراً ايجابياً، في حين حقق المؤشر تغيراً سلبياً خلال أعوام ٢٠١٢، ٢٠١٨ وبنهاية الفترة انخفض المؤشر سبعة مراكز عن بداية الفترة.

ثالثاً: تحليل قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء اللوجستي للدول الأعضاء بالمجلس خلال العام ٢٠٢٣م:

الدولة / المؤشر والترتيب	الامارات		البحرين		قطر		السعودية		عمان		الكويت		سنغافورة	
مؤشر الكفاءة الجمركية	٣,٧	١٤	٣,٣	٣١	٣,١	٤٣	٣,٠	٤٧	٣,٠	٤٧	٣,٢	٣٧	٤,٢	١
مؤشر البنية التحتية	٤,١	٩	٣,٦	٣٠	٣,٨	١٩	٣,٦	٣٠	٣,٢	٤٧	٣,٦	٣٠	٤,٦	١
مؤشر الشحن الدولي	٣,٨	٤	٣,١	٤٧	٣,١	٤٧	٣,٣	٣٨	٣,٤	٢٦	٣,٢	٤٣	٤,٠	٢
مؤشر الجودة والكفاءة اللوجستية	٤,٠	١١	٣,٣	٤٦	٣,٩	١٤	٣,٣	٤٦	٣,٢	٥٣	٢,٩	٦٥	٤,٤	١
توقيت وصول الشحنات	٤,٢	٤	٤,١	١٠	٣,٥	٤٦	٣,٦	٣٥	٣,١	٧٦	٢,٨	١٠٢	٤,٣	١
تتبع وتعقب الشحنات	٤,١	١١	٣,٤	٤١	٣,٦	٣٤	٣,٥	٣٧	٣,٩	٢٠	٣,٣	٤٩	٤,٤	١
مؤشر الأداء اللوجستي	٤,٠	٧	٣,٥	٣٤	٣,٥	٣٤	٣,٤	٣٨	٣,٣	٤٣	٣,٢	٥١	٤,٣	١

احتلت سنغافورة المرتبة الأولى في مؤشر الأداء اللوجستي للعام ٢٠٢٣، وجاءت دولة الإمارات ضمن أفضل سبعة اقتصادات حول العالم في الأداء اللوجستي، والمرتبة الأولى خليجياً، تليها كلاً من مملكة البحرين وقطر بالمرتبة الرابعة والثلاثين عالمياً، ثم السعودية بالمرتبة (٣٨) ثم سلطنة عُمان (٤٣) والكويت (٥١)، وقد بلغ متوسط الترتيب العالمي لمؤشر الأداء اللوجستي لدول مجلس التعاون ٣٤,٥، قيمة صغرى ٧ لدولة الإمارات (الأفضل)، وقيمة عظمى لدولة الكويت ٥١ (الأسوأ في الترتيب)، وكان أداء المؤشر لدولتي قطر والبحرين مساوياً تقريباً للمتوسط العام لدول مجلس التعاون، في حين أن أداء المؤشر للسعودية وعمان والكويت أقل من المتوسط (بانحراف مقداره ٣,٥، ٨,٥، ١٦,٥) على الترتيب.

أولاً: نظرة عامة على أداء المؤشرات الفرعية المكون لمؤشر الأداء اللوجستي لجميع الدول الأعضاء: -

وعلى صعيد تحليل المؤشرات الفرعية لكل دولة نجد التالي:

١. يأتي مؤشر البنية التحتية في المركز الأول بمتوسط ٢٧,٥، قيمة صغرى ٩ لدولة الإمارات، وقيمة عظمى ٤٧ وكانت لسلطنة عمان، وهو بذلك يعتبر المؤشر الأفضل بين المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء اللوجستي على مستوى دول المجلس، وباستثناء سلطنة عمان فإن البنية التحتية لدى دول المجلس هي الأفضل بين مكونات المنظومة اللوجستية، ثم يأتي مؤشر تتبع وتعقب الشحنات في المركز الثاني بمتوسط ٣٢، وقيمة صغرى ١١ لدولة الإمارات، وقيمة عظمى ٤٩ لدولة الكويت، ثم يأتي مؤشر الشحن الدولي في المركز الثالث بمتوسط ٣٤,٢ وقيمة صغرى وأفضل أداء لدولة الإمارات ٤، وقيمة عظمى وأقل أداء لدولة قطر ومملكة البحرين ٤٧، ثم يأتي بعد ذلك مؤشر الكفاءة الجمركية بمتوسط ٣٦,٥ (وهو أكبر من المتوسط العام لمؤشر الأداء اللوجستي) وقيمة صغرى وأفضل أداء لدولة الأمارات ١٤، وقيمة عظمى وأقل أداء للسعودية وعمان٤٧، ثم يأتي مؤشر الجودة والكفاءة اللوجستية في المركز الخامس بمتوسط ٣٩,٢ (وانحراف مقداره ٤,٧ عن المتوسط العام لمؤشر الأداء اللوجستي)، وقيمة صغرى وأفضل أداء لدولة الإمارات مقداره ١١ ، وقيمة عظمى وأقل أداء لدولة الكويت ٦٥، ثم يأتي أخيراً مؤشر توقيت وصول الشحنات في المرتبة الأخيرة بمتوسط ٤٥,٥ (بانحراف كبير عن المتوسط العام لمؤشر الأداء اللوجستي مقداره ١١)، وقيمة صغرى وأفضل أداء لدولة الإمارات ٤، وقيمة عظمى وأقل أداء لدولة الكويت ١٠٢.

٢. حققت الإمارات أفضل أداء لجميع المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء اللوجستي خليجياً، وكان أقل أداء لمؤشر الكفاءة الجمركية من نصيب دولتي السعودية وعمان التي احتلتا المركز ٤٧ عالمياً والأخير خليجياً، في حين كان أقل أداء لمؤشر الشحن الدولي من نصيب دولتي البحرين وقطر اللتين احتلتا المركز ٤٧ عالمياً، والأخير خليجياً، أما أقل

أداء لمؤشر الجودة والكفاءة اللوجستية، ومؤشر توقيت وصول الشحنات، ومؤشر تتبع وتعقب الشحنات فكان من نصيب دولة الكويت والتي حققت الترتيب ٦٥ ، ١٠٢ ، ٤٩ عالمياً ، والأخير خليجياً.

ثانيا: تحليل أداء المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء اللوجستي لكل دولة

١. دولة الإمارات:

حققت الأمارات المركز السابع على مستوى العالم والأول خليجياً في المؤشر العام لقياس الأداء اللوجستي ٢٠٢٣، وكان أفضل أداء للمؤشرات الفرعية لمؤشر توقيت وصول الشحنات، ومؤشر الشحن الدولي والمركز الرابع لكلا المؤشرين على مستوى العالم، أما أقل أداء لمجموعة مؤشرات الأداء اللوجستي لدولة الإمارات فكان لمؤشر الكفاءة الجمركية والمركز ١٤ على مستوى العالم والأول خليجياً.

إعداد الباحث

من الشـــكل: نجد أنه لكي تحافظ الإمارات على مكانتها في المراكز الأولى للترتيب العالمي، يجب اتخاذ الإجراءات وبناء وتصـــميم وتنفيذ الخطط التي تؤدي الى تحســين مؤشـــر الكفاءة الجمركية، ومؤشر الجودة والكفاءة اللوجستية، ومؤشر تتبع وتعقب الشحنات.

٢. دولة البحرين

حققت البحرين المركز ٣٤ على مســـتوى العالم والثاني خليجياً في مؤشـــر الأداء اللوجســتي ٢٠٢٣، وكان مؤشـر توقيت وصـول الشـحنات هو الأفضـل حيث احتلت المركز العاشر على مستوى العالم والثاني عربياً، في حين كان أقل أداء لمؤشر الشحن الدولي والمركز ٤٧ على مستوى العالم والخامس خليجياً.

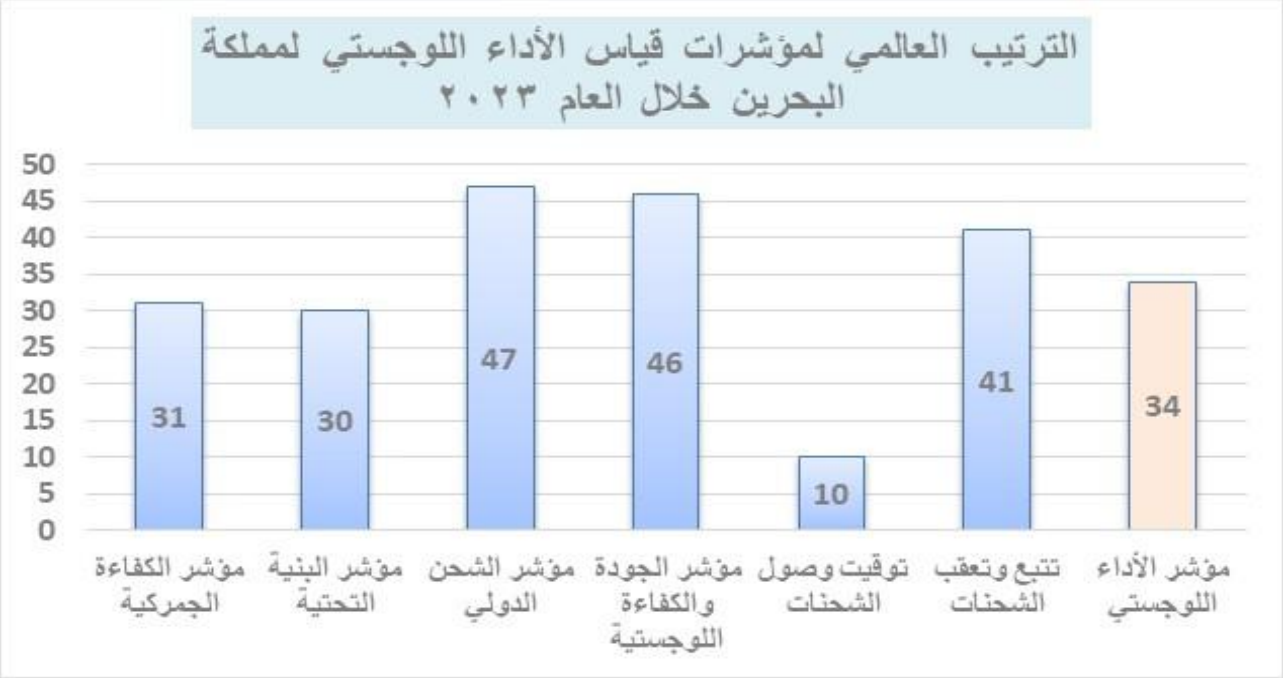

إعداد الباحث

من الشكل: نجد أنه لتحسين المؤشر العام للأداء اللوجستي بمملكة البحرين، يجب العمل على تحســين مؤشـــر الشـــحن الدولي، ومؤشـــر الجودة والكفاءة اللوجســتية، ومؤشـــر تتبع وتعقب الشحنات.

٣. قطر

حققت قطر المركز ٣٤ على مستوى العالم والثاني خليجياً في مؤشر الأداء اللوجستي ٢٠٢٣، وكان مؤشر الجودة والكفاءة اللوجستية هو الأفضل لها حيث حققت المركز ١٤ على مستوى العالم والثاني خليجياً، أما أقل أداء للمؤشرات الفرعية بدولة قطر فكان لمؤشر الشحن الدولي والمركز ٤٧ على مستوى العالم والخامس خليجياً.

إعداد الباحث

من الشكل: يتضح أنه هناك حاجة ملحة لاتخاذ الإجراءات والسياسات التي من شأنها تحسين المؤشر العام للأداء اللوجستي بدولة قطر، وذلك من خلال العمل على تحسين مؤشر الشحن الدولي، ومؤشر توقيت وصول الشحنات، ومؤشر الكفاءة الجمركية.

٤. السعودية

احتلت المملكة العربية السعودية المركز ٣٨ على مستوى العالم والرابع خليجياً في مؤشر الأداء اللوجستي ٢٠٢٣، وكان مؤشر البنية التحتية هو الأفضل لها حيث جاءت في

المرتبة ٣٠ على مستوى العالم والثالث خليجياً، أما أقل أداء للمؤشرات الفرعية بالسعودية فكان لمؤشر الكفاءة الجمركية والمركز ٤٧ على مستوى العالم والخامس خليجياً.

إعداد الباحث

من الشكل: هناك حاجة ماسة لاتخاذ الإجراءات والسياسات التي من شأنها تحسين المؤشر العام وذلك من خلال العمل على تحسين جميع المؤشرات الفرعية خاصة مؤشر الكفاءة الجمركية، مؤشر الجودة والكفاءة اللوجستية.

٥. عمان

حققت عمان المركز ٤٣ على مستوى العالم والخامس خليجياً في مؤشر الأداء اللوجستي ٢٠٢٣، وكان مؤشر تتبع وتعقب الشحنات هو الأفضل لها حيث حققت المركز ٢٠ على مستوى العالم والثاني خليجياً، أما أقل أداء للمؤشرات الفرعية بسلطنة عمان فكان لمؤشر توقيت وصول الشحنات حيث جاءت في المركز ٧٦ على مستوى العالم والخامس خليجياً.

إعداد الباحث

من الشكل: لتحسين المؤشر العام للأداء اللوجستي بسلطنة عمان يتم من خلال العمل على تحسين جميع المؤشرات الفرعية خاصة مؤشر توقيت وصول الشحنات، مؤشر الجودة والكفاءة اللوجستية، مؤشر الكفاءة الجمركية، ومؤشر البنية التحتية

٦. الكويت

احتلت الكويت المركز ٥١ على مستوى العالم والسادس خليجياً في مؤشر الأداء اللوجستي٢٠٢٣، وكان مؤشر البنية التحتية هو الأفضل لها والمركز ٣٠ على مستوى العالم والثالث خليجياً بالاشتراك مع السعودية والبحرين، أما أقل أداء للمؤشرات الفرعية بالكويت فكان لمؤشر توقيت وصول الشحنات والمركز ١٠٢ على مستوى العالم والسادس خليجياً.

إعداد الباحث

من الشكل: يتضح أنه لتحسين المؤشر العام للأداء اللوجستي بدولة الكويت يتم من خلال العمل على تحسين جميع المؤشرات الفرعية خاصة مؤشر توقيت وصول الشحنات، مؤشر الجودة والكفاءة اللوجستية، ومؤشر تتبع وتعقب الشحنات، ومؤشر الشحن الدولي.

الجزء الخامس: جهود دول مجلس التعاون للتنسيق والتكامل في قطاع النقل والخدمات اللوجستية

يشكل التنسيق والتكامل والترابط الاقتصادي بين دول مجلس التعاون أحد الأهداف الرئيسة لمجلس التعاون وفقا لما ورد في النظام الأساسي لمجلس التعاون في العام ١٩٨٣م، ومن ضمن الأهداف المنصوص عليها أيضا وضع أنظمة مماثلة في مختلف المجالات بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والصناعية والشؤون التجارية وغيرها من المجالات.

ويتجلى الاهتمام البالغ الذي يوليه أصحابُ الجلالةِ والسُّمو قادةُ دول المجلس بالتحول الاقتصادي الوطني القائم على عملية التنويع في أنشطتها وقطاعاتها الاقتصادية لدول مجلس التعاون، في الرؤى والخطط التنموية الاقتصادية المستقبلية الطموحة التي تبنتها دول المجلس للنهوض باقتصاداتها حتى عام ٢٠٣٠م، وفي الخطوات المهمة التي أنجزتها لتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك من بينها إنشاء هيئة للشؤون الاقتصادية والتنموية في العام ٢٠١٦م، والهيئة القضائية الاقتصادية التي أنشئت في العام نفسه. وتتمثل أهم المشروعات الاقتصادية المشتركة خلال الـ ٤٠ السنة الماضية لمجلس التعاون في تحقيق التكامل الاقتصادي البيني في الشبكة الخليجية للصرف الآلي والسوق الخليجية المشتركة وهيئة الربط الكهربائي والبطاقة الذكية الموحّدة لدول المجلس وهيئة الاتحاد الجمركي وشركة المدفوعات الخليجية ومشروع السكك الحديدية لدول مجلس التعاون ومركز المعلومات الجمركي، الهيئة الخليجية للسكك الحديدية

يهدف التعاون في قطاع النقل والمواصلات إلى التنسيق في إقامة مشاريع البنية التحتية التكاملية في قطاع الموانئ والمطارات والنقل البري والسكك الحديدية، ودعم المؤسسات القائمة حالياً بهذه النشاطات بين الدول الأعضاء كما أن من أهدافه العمل على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي والنقل بالسكك الحديدية بين دول المجلس على مختلف المستويات ويتم

التعاون والتنسيق بين دول المجلس في قطاع النقل والمواصلات من خلال لجنة وزراء النقل والمواصلات واللجان المنبثقة عنها وفيما يلي إيجاز لما تم تحقيقه في هذا المجال الحيوي.

وعلى صعيد أهم الإنجازات التي تمت للتنسيق والتعاون في مجال النقل والخدمات اللوجستية بين دول مجلس التعاون الخليجي فهي كالتالي: [٢٠]

أولاً: النقل البري.

١. إعداد مواصفات قياسية موحدة لبناء طرق الربط والطرق الرئيسة بدول المجلس.
٢. اللوائح التنفيذية والتنظيمية لتطبيق المواصفات القياسية والمشروع الموحد للمصطلحات والتعاريف.
٣. تأسيس جمعية هندسة الطرق الخليجية والتي تعنى بالرفع من مستوى أعمال هندسة الطرق بدول المجلس، وتمكّن مهندسي الطرق بدول المجلس من تبادل الآراء والخبرات في هذا المجال.
٤. إعداد دليل الهياكل التنظيمية لوزارات المواصلات بالدول الأعضاء، للمساهمة في توحيدها.
٥. إنشاء قاعدة بيانات قطاع النقل.
٦. اعتماد الدليل الموحد لأجهزة التحكم المروري بدول المجلس بصفة الزامية ..
٧. إعداد دليل رسوم خدمات الطرق.
٨. اعتماد لائحة اشتراطات سلامة النقل البري بدول المجلس.
٩. اتخذ المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين (الرياض، ديسمبر ٢٠٠٦م) قراراً بالسماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين

[٢] الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي

بممارسة نشاط النقل بأنواعه في الدول الأعضاء ومعاملتهم معاملة مواطني الدولة عند ممارستهم لأنشطتهم.

ثانيا: النقل الجوي.

١. السماح للناقلات الوطنية بالبيع المباشر لتذاكر السفر دون الحاجة إلى وكيل عام أو كفيل محلي في دول المجلس مما يساهم في تسهيل حصول المواطنين والمقيمين على تذاكر السفر من الناقلات الوطنية مباشرة كما يساهم في زيادة دخل الناقلات الوطنية.

٢. إنشاء مكتب مشترك لدول المجلس لدى منظمة الطيران المدني الدولية يتولى تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء في المحافل الدولية ومتابعة ما يستجد في مجال النقل الجوي في المنظمة الدولية وإبلاغه للدول الأعضاء.

٣. إنشاء وحدة تموين غذائي مشتركة في مطار هيثرو بلندن لتزويد طائرات الناقلات الوطنية بالوجبات التي تتماشى مع التعاليم الإسلامية، كما يتم تزويد العديد من الناقلات التابعة للدول الإسلامية بتلك الوجبات مما يساهم في تنمية دخل الناقلات الوطنية.

٤. دخول الناقلات الوطنية في بوليصة تأمين مشتركة على طائراتها مما يقلل التكاليف التي تدفعها الناقلات الوطنية في هذا المجال، ويمنحها شروطاً ومميزات أفضل في هذا السبيل.

٥. الشراء المشترك لوقود الطائرات في عدد من المحطات في أنحاء العالم.

٦. إعداد دليل تدريب ودليل إجراءات أمنية موحدة للناقلات الوطنية.

٧. الإعداد لإنشاء اقليم جوي موحد لدول المجلس.

٨. البرنامج الموحد لتقييم السلامة على الطائرات الأجنبية المشغلة بدول المجلس.

٩. مبادرة البوابة الخليجية التخصصية للملاحة الجوية، وهي احدى مبادرات لجنة الملاحة الجوية لدول مجلس التعاون، والتي تهدف الى توفير منصة معلوماتية

وتدريبية متنوعة ومتكاملة سهلة الوصول للمتخصصين في مجال الملاحة الجوية للاطلاع على أفضل الممارسات واخر المستجدات اقليميا وعالميا والاستفادة منها في تحسين وتطوير خدمات الملاحة الجوية ورفع مستوى الكفاءات البشرية كما تتميز هذه المنصة بانها عمل مشترك بين دول اعضاء المجلس بالتنسيق مع الامانة العامة لدول مجلس التعاون، وتحتوي على دورات وندوات وبرامج تدريبية سمعية ومرئية ومقروءة.

ثالثاً: النقل البحري.

١. إصدار الدليل الموحّد لقواعد وتعليمات الموانئ بدول المجلس واعتباره إلزامياً.
٢. إعداد واعتماد النموذج الموحد لإحصائيات الموانئ بدول المجلس.
٣. إصدار القانون (النظام) البحري الموحد لدول المجلس والعمل بموجبه في موانئ الدول الأعضاء وإدارات الشئون البحرية.
٤. توقيع جميع الدول الأعضاء على مذكرة التفاهم الخاصة بالتفتيش والرقابة على السفن في موانئ دول المجلس (مذكرة الرياض)، والتي هي عبارة عن مذكرة دولية يتم توقيعها بين عدد من الدول التي يجمعها إقليم موحد في أي جزء من العالم، وتعنى هذه المذكرة بالسلامة وحماية البيئة البحرية في ذلك الإقليم. وتم تفعيل هذه المذكرة من خلال إنشاء مكتب سكرتارية ومركز معلومات المذكرة في مسقط، والبدء في ممارسة مهامها. وتم منح مكتب سكرتارية مذكرة التفاهم الاستقلالية القانونية والادارية والمالية عن الأمانة العامة لمجلس التعاون.
٥. إقرار لائحة السلامة الخاصة بالسفن ذات الحمولات الصغيرة في الدول الأعضاء، التي لا تشملها المعاهدات البحرية الدولية.
٦. الانتهاء من دراسة إنشاء شركة خليجية للمساعدات الملاحية.
٧. إقرار الإجراءات الموحدة للتصنيف البحري.

٨. اعداد شروط وضوابط الترخيص لشركات معاينة السفن.

رابعاً: السكك الحديدية.

١. قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الرابعة والعشرين (الكويت، ديسمبر ٢٠٠٣) بتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع إنشاء شبكة سكك حديدية تربط دول المجلس وتساهم في تعزيز نموها الاقتصادي

٢. قرّر المجلس الأعلى في دورته الثلاثين (الكويت، ديسمبر ٢٠٠٩) انتقال مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون لمرحلة إعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع، ودراسة انشاء هيئة خليجية لسكة حديد دول المجلس للأشراف على تنفيذ المشروع بشكل متكامل، والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء لمواءمة سكة حديد دول مجلس التعاون مع شبكات سكك الحديد الوطنية.

٣. قرّر المجلس الأعلى في دورته ٤٢ (الرياض، سبتمبر ٢٠٢١) إنشاء الهيئة الخليجية للسكك الحديدية، لإدارة وتشغيل منظومة خطوط السكك الحديدية الخليجية عند الانتهاء من إنشائها.

٤. يبدأ مسار سكة حديد دول المجلس من دولة الكويت مروراً بالدمام إلى مملكة البحرين ومن الدمام إلى دولة قطر عن طريق منفذ سلوى وسيربط دولة قطر بمملكة البحرين. ومن المملكة العربية السعودية إلى أبوظبي والعين في الإمارات العربية المتحدة، ومن ثم إلى مسقط في سلطنة عمان عبر صحار.

٥. قدرت التكلفة الإجمالية المبدئية لإنشاء البنية التحتية للمشروع ١٥,٤ مليار دولار أمريكي شاملاً الربط بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية من خلال الجسر المقترح إنشاؤه بين البلدين للربط بمشروع سكة حديد دول المجلس، و قدر الطول الإجمالي للمسار ٢١١٧ كم ويربط مدينة الكويت مروراً

بجميع دول المجلس وصولا إلى مسقط ، ويتوزع على الدول الاعضاء وفق ما يلي : دولة الكويت ١٤٥ كم ، المملكة العربية السعودية ٦٦٣ كم ، مملكة البحرين ٣٦ كم ، دولة قطر ٢٨٣ كم ، الإمارات العربية المتحدة ٦٨٤ كم ، سلطنة عمان ٣٠٦ كم.

٦. قرّر المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في دورته ٤٤ (الدوحة، ديسمبر ٢٠٢٣) إنشاء الهيئة الخليجية للسكك الحديدية، لإدارة وتشغيل منظومة خطوط السكك الحديدية الخليجية عند الانتهاء من إنشائها.

الجزء السادس: توصيات تحسين الأداء اللوجستي والمبادرات المقترحة لزيادة درجة التنسيق والتكامل في مجال النقل والخدمات اللوجستية بين الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي.

إن تحسين الأداء اللوجستي يتأتى عن طريق تداخل وتشابك عددا من السياسات الاقتصادية في المجالات والقطاعات المختلفة مثل النقل والبنية التحتية والصناعة والخدمات المالية والقضايا الاجتماعية والبيئية، بالإضافة الى ابتكار آليات يستطيع من خلالها القطاع الخاص المشاركة في جلب الممارسات الناجحة للدول الرائدة في هذا المجال.

أولاً: توصيات تحسين الأداء اللوجستي

من خلال العرض العام لتطور مؤشر الأداء اللوجستي للدول الأعضاء خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٢٣، وتحليل المؤشرات الفرعية خلال العام ٢٠٢٣ لدول مجلس التعاون الخليجي يمكن الخروج بالتوصيات التالية لزيادة كفاءة الأداء اللوجستي:

الامارات:-

دراسة الأسباب واقتراح الخطط والإجراءات اللازمة لتحسين مؤشر الكفاءة الجمركية، مؤشر الكفاءة اللوجستية، مؤشر تتبع وتعقب الشحنات.

البحرين

دراسة الأسباب واقتراح الخطط والإجراءات اللازمة لتحسين المؤشرات التالية:

- مؤشر الشحن الدولي.
- مؤشر الجودة والكفاءة اللوجستية
- ومؤشر تتبع وتعقب الشحنات.

قطر

دراسة الأسباب واقتراح الخطط والإجراءات اللازمة لتحسين المؤشرات التالية:

- مؤشر الشحن الدولي
- مؤشر توقيت وصول الشحنات
- مؤشر الكفاءة الجمركية.

السعودية

دراسة الأسباب واقتراح الخطط والإجراءات اللازمة لتحسين جميع المؤشرات الفرعية خاصة مؤشر الكفاءة الجمركية، مؤشر الجودة والكفاءة اللوجستية.

عمان

دراسة الأسباب واقتراح الخطط والإجراءات اللازمة لتحسين جميع المؤشرات الفرعية خاصة مؤشر توقيت وصول الشحنات، مؤشر الجودة والكفاءة اللوجستية، مؤشر الكفاءة الجمركية، ومؤشر البنية التحتية

الكويت

دراسة الأسباب واقتراح الخطط والإجراءات اللازمة لتحسين جميع المؤشرات الفرعية خاصة مؤشر توقيت وصول الشحنات، مؤشر الجودة والكفاءة اللوجستية، ومؤشر تتبع وتعقب الشحنات، ومؤشر الشحن الدولي

مقترحات وتوصيات تطوير وتحسين كفاءة قطاع النقل واللوجستيات لدول مجلس التعاون

هناك عدة آليات مقترحة يمكن استخدامها لزيادة كفاءة الأداء اللوجستي وتحقيق التكامل بين الدول الأعضاء في مجال النقل والخدمات اللوجستية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفيما يلي بعض الآليات المحتملة:

١. تطوير البنية التحتية المشتركة: يشمل ذلك تحسين شبكات النقل البرية والبحرية والجوية، وتطوير الموانئ والمرافق اللوجستية، وتحسين الطرق والسكك الحديدية القائمة وبناء طرق وسكك حديدية جديدة لربط الدول الأعضاء ببعضها البعض.

٢. تسهيل حركة البضائع والأشخاص: تبسيط وتسريع إجراءات الجمارك والتفتيش والتصدير والاستيراد، وتوحيد القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة والنقل في المنطقة.

٣. تبادل المعلومات والخبرات: تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء. وإنشاء منصات إلكترونية مشتركة لتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالنقل والخدمات اللوجستية، وتنظيم ورش العمل والدورات التدريبية المشتركة لنقل الخبرات وتطوير المهارات.

٤. تنسيق السياسات واللوائح: يمكن إنشاء هيئة مشتركة للتنسيق واتخاذ القرارات المشتركة فيما يتعلق بالسياسات واللوائح المتعلقة بالنقل والخدمات اللوجستية.

٥. توحيد المعايير والقوانين: يتضمن ذلك توحيد المعايير التقنية واللوائح البيئية وقوانين السلامة، وتبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية المتعلقة بالنقل والخدمات اللوجستية.

المصادر:

1. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%88%D8%AC%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AA

2. https://www.fastcoo.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%AC%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%87/

3. **Logistics industry in GCC - statistics & facts, https://www.statista.com/topics/7399/logistics-industry-in-the-gulf-cooperation-council/#topicOverview**

4. GCC Logistics Sector, https://www.marmoremena.com/en/reports/gcc-logistics-sector/

5. GCC Logistics Sector, https://www.marmoremena.com/en/reports/gcc-logistics-sector/

6. https://www.moec.gov.ae/documents/20121/1121099/Logistics+Investment+Heatmap+%282%29.pdf/fd1ee021-917b-b09f-e254-ef9d86769c43?t=1646194073616 , INVESTING IN LOGISTICS IN THE UAE.

7. https://sabq.org/saudia/nopu28do0p
8. https://mot.gov.sa/ar/TransportSystem/Pages/AboutLogisticssector.aspx

9. https://www.psa.gov.qa/ar/nds1/nds3/Documents/QNDS3_AR.pdf
10. https://www.ncc.gov.bh/Media/Pdf/20220601065156788_p5cvzadn_33f.pdf
11. https://www.ncc.gov.bh/Media/Pdf/20220531082500246_4kiqiaxz_i4e.pdf

12. https://www.newkuwait.gov.kw/plan.aspx
13. https://www.newkuwait.gov.kw/program_details.aspx?pid=Ng==
14. SOLS Oman Logistics Strategy Summary 2040.pdf (unescwa.org)
15. Logistics | Invest Oman

16. Logistics | Invest Oman
17. https://wetheuae.ae/ar

18. https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/transport-and-infrastructure/dubai-marine-transport-master-plan

19. https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/transport-and-infrastructure/the-uae-railway-programme

20. https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/transport-and-infrastructure/surface-transport-master-plan-abu-dhabi

21. https://lpi.worldbank.org/sites/default/files/2023-03/International_LPI_from_2007_to_2023_0.xlsx